

## التغير الاجتماعي ودخول المرأة عالم الجريمة المعاصرة

أ.قراوي حمزة

جامعة قسنطينة

الملخص

تعالج هذه الورقة البحثية ظاهرة اجتماعية، حظيت باهتمام كبير في الفكر الاجتماعي، الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من الدراسات والمحاولات الإمبريقية، التي حاولت تشخيص الواقع الفعلي لهذه الظاهرة المتمثلة في الجريمة. وفي هذا الإطار حاولنا ربط هذه الظاهرة بالتغيرات الاجتماعية المتسارعة التي تحدّد مسيرة المجتمع وخلخلة القيم الأخلاقية، وظهور اضطرابات تهدد أمن واستقرار المجتمع، ومن هنا فإن تسارع وتيرة الجريمة وتطورها في المجتمعات المعاصرة و نتيجة مباشرة لما آل إليه المجتمع الجزائري، من انتشار للفقر، البطالة، الاستغلال، الفساد، التهميش واللامساواة، كل ذلك أدخل بعضها في حلقة مفرغة من العجز الاقتصادي وعدم القدرة على النهوض بالتنمية الاجتماعية، والانحدار نحو مزيد من الجرائم المعاصرة، ما تبعها من تحولات في المجتمع الجزائري، فلم تعد الجريمة حكرا على الرجال فحسب، بل دخلت المرأة عالم الجريمة والإجرام.

الكلمات المفتاحية: التغير الاجتماعي، الجريمة، الجريمة المعاصرة.

### Summary

This research paper deals with a social phenomenon, which was characterized by a great interest in social thought, which led to the emergence of many studies and empirical attempts, which tried to diagnose the actual reality of this phenomenon of crime.

In this context, we tried to link this phenomenon to the rapid social changes that threaten the march of society and the erosion of moral values and the emergence of disturbances that threaten the security and stability of society. Hence, the acceleration of crime and its development in contemporary societies is a direct result of the spread of poverty, Exploitation, corruption, marginalization and inequality, all of that lead to a vicious circle of economic deficits, inability to promote social development, and the decline towards more contemporary crimes and subsequent transformations in Algerian society. but women the world of crime and criminality entered.

Keywords: social change, crime, contemporary crime.

مقدمة

إن التغير في عالمنا المعاصر اتخذ اتجاها سريعا يفوق في معدلاته ونمائه كل ما عاشته المجتمعات البشرية السابقة، وليس هذا مقتصر على المجتمع الجزائري فحسب، وإنما هي صفة تميز كل المجتمعات، فقد أصبحنا نعيش في عالم يتغير كل يوم. إذ أصبحت ظاهرة التغير واضحة في كل مناحي الحياة الاجتماعية، هذا ما أدى إلى بعض العلماء إلى القول انه ليس هناك مجتمعات ولكن الوجود تفاعل عمليات اجتماعية في تغير دائم ومستمر، ما جعل الأفراد يتكيفون ومتطلبات هذا التغير من مستحدثات، إذ وجب على كل فرد أن يكون أداة حية تسير ركب هذا التغير، الذي أصبح ضرورة لبقاء الجنس البشري وإلا وقف جامدا متخلفا يواجه ضغوط الحضارة وعجلة التقدم.

ومن ثم فإن الحياة الاجتماعية المعاصرة تميزت بمتغيرات جديدة أحدثت ثورات سياسية واقتصادية، وتكنولوجية، وتفجرت من خلالها صراعات وأزمات لم تشهدها المجتمعات السابقة.

لقد كان المجتمع الجزائري حتى وقت قريب يعيش نوعا من الاستقرار والأمن الاجتماعي، لكن لم يكد يحافظ عليهما حتى تراكمت أنواع كثيرة من التغيرات الاجتماعية، وضربت المجتمع الجزائري وتسببت في تفاقم مشكلاته، هذه المشكلات التي

صنعها الإنسان بنفسه من اجل السعي نحو التقدم، فأصبح المجتمع الجزائري بين خطر يهدد هويته وثقافته وإنجازاته، ومستقبله الذي يحمل في طياته صيغا بديلة نحو تغيرات اجتماعية واقتصادية أدت إلى ما نحن عليه الآن من أزمات، فمجتمعنا الجزائري اليوم يعج بالمشكلات، مثل (الانفجار السكاني، الفساد الإداري، الانحراف، البطالة، الفقر...)، وفي ظل هذا التحول المليء بالمتناقضات والصراعات والاختلالات، أدى ذلك إلى الاحتقان الاجتماعي وانتشار الجرائم، وهي نتيجة مباشرة لما آل إليه المجتمع الجزائري، فقد شملت كل جوانب الحياة، وأصبح المستقبل يحمل في طياته الكثير من الجرائم تهدد حياة المواطن الجزائري، لنقف أمام أسئلة كثيرة أهمها كيف السبيل بان نجعل مستقبلنا أكثر أمنا واقل خطرا؟ وكيف نعمل من اجل مستقبل أفضل ونضبط هذا التغير الذي ادخل المرأة الجزائرية إلى عالم الإجرام وأصبحت مجرما يتقن الجريمة؟.

أولا : التغير الاجتماعي

### 1. تعريف التغير الاجتماعي

قبل الخوض في تعريف التغير الاجتماعي لغة واصطلاحا، أردنا أولا أن نقدم وجهة عامة اتفق المفكرون حولها، وهي أن التغير الاجتماعي هو كل تغير يحدث خلال فترة محدودة من الزمن، وقد يكون هذا التغير ايجابيا فهو التقدم، وقد يكون سلبيا فهو التخلف، فالتغير إذا ليس له اتجاه محدد، ومن هذا الاتفاق نختصر الكثير بعدم الخوض في مصطلحات تشبه التغير الاجتماعي على سبيل (التقدم والتطور والنمو)، فمصطلح التغير الاجتماعي مصطلح حديث نسبيا، وبدأ التمييز بينهم وبين التغير الاجتماعي في الدراسات الراهنة مع بداية هذا القرن، ومن هنا نخرج لتعرف على التعريف اللغوي الذي لا تبتعد دلالاته عن التعريف الاصطلاحي، ولذلك سننطلق من المعجم اللغوي من لسان العرب الذي جاء معنى التغير فيه: "تغير الشيء عن حاله أي تحوّل، وغير الشيء أي حوّله وبّدله، وكأنّه جعله على غير ما كان عليه، وغير الأمر أي حوّله، وتغيرت الأشياء: اختلفت"<sup>1</sup> ومن خلال هذا التعريف فان التغير الاجتماعي يعني التحول الذي يحدث في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية.

يذهب "جنزبرج 1972 Ginsberg" إلى أن التغير الاجتماعي هو كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الكل والجزء وفي شكل النظام الاجتماعي، ولهذا فان الأفراد يمارسون ادوار اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يمارسونها خلال حقبة من الزمن، أي أننا إذا حاولنا تحليل مجتمع في ضوء بنائه القائم، وجب أن ننظر إليه من خلال لحظة معينة من الزمن أي ملاحظة اختلاف التفاعل الاجتماعي الذي حدث له هذا التغير الاجتماعي، كما أضاف يقول "إني لا افهم تغيرا يتم إلا في بناء المجتمع أي في حجمه وتركيب أجزائه وشكل تنظيمه الاجتماعي، وحين يحدث هذا التغير في المجتمع يمارس أفراد مراكز وأدوار اجتماعية مغايرة لتلك التي كانوا يمارسونها خلال فترة زمنية سابقة، فالتغير الاجتماعي في نظره هو الذي يتيح للأفراد أوضاعا اجتماعية مغايرة لأوضاعهم السابقة في بنائهم الاجتماعي، وتكون هذه الأوضاع بذاتها عرضة للتغير، وان الزمان هو العامل الرئيسي لإحداث هذا التغير، ولهذا فانه يعرف التغير الاجتماعي بأنه "هو ذلك التغير الذي يحدث في طبيعة البناء الاجتماعي مثل الزيادة أو النقص في حجم المجتمع، أو في النظم والأجهزة الاجتماعية، كما يشمل التغيرات في المعتقدات (beliefs) والمواقف (situations)"<sup>2</sup>.

ومن التعاريف المهمة للتغير الاجتماعي التي وجب التوقف فيها تعريف "جي روشيه" الذي يرى التغير الاجتماعي هو ذلك التحول القابل للملاحظة، الذي يحدث في كل بناء اجتماعي أو نظم اجتماعية، سواء كان استثنائيا أو مؤقتا، ويعمل على تغيير مسار تاريخها، فالتغير الاجتماعي عند "روشيه" له أربعة صفات<sup>3</sup>:

— التغير الاجتماعي ظاهرة عامة ومنتشرة لدى فئات واسعة من المجتمع، بحيث يغير مسار حياتها.

ـ التغير الاجتماعي كل تحول يصيب البناء الاجتماعي.

ـ يكون التغير الاجتماعي محددًا بفترة زمنية معينة.

ـ يتصف التغير الاجتماعي بالديمومة والاستمرارية.

وقد تعرض كل من "جيرث (Gireth) و ميلز (Mills)" إلى ماهية التغير الاجتماعي حيث يعتبرانه هو ذلك "التحول الذي يطرأ على النظم الاجتماعية وقواعد الضبط الاجتماعي التي يتضمنها البناء الاجتماعي في مدة زمنية معينة"<sup>4</sup>.

فالتغير الاجتماعي يشير إلى الأوضاع الجديدة التي تطرأ على البناء الاجتماعي والنظم والعادات، نتيجة لادوار جديدة تم تشريعها لضبط السلوك، أو نتيجة لتغير بناء فرعي أو جانب من جوانب الوجود الاجتماعي، أو البيئة الاجتماعية، وهذا ما حدده "البورت مور" حول ملامح التغير في المجتمع المعاصر حيث أكد يقول<sup>5</sup>:

ـ يحدث التغير الاجتماعي في أي مجتمع وفي أي ثقافة بوضوح واستمرار.

ـ لا يمكن عزل التغيرات زمنية ومكانيا وذلك لأنها تحدث في سلسلة متعاقبة ومتصلة الحلقات أكثر من حدوثها على شكل أزمنة وقتية بحيث تتبعها إعادة بناء.

ـ يمكن أن تحدث التغيرات المعاصرة في أي وقت ثم تنتشر نتائج هذه التغيرات ولها التأثير في أي مكان.

ـ من حيث الحجم فإن حجم التغيرات المعاصرة أكبر من التغيرات التي حدثت من قبل وذلك لتأثير العوامل التكنولوجية والاتصالية في حجم وانتشار هذه التغيرات وانتشارها.

ـ التأثير في جوانب الحياة بأكملها من دون الاهتمام بجانب واحد.

ومن هنا ومن خلال التعريفات السابقة يمكننا أن نضع تعريفا للتغير الاجتماعي "فهو تحول يحدث في النظم والأنساق الاجتماعية، والعلاقات والأدوار الاجتماعية، وقواعد الضبط الاجتماعي، التي يتضمنها البناء الاجتماعي، ويؤدي إلى تغير ادوار الأفراد الاجتماعية عن تلك التي كانوا يمارسونها في فترة زمنية معينة."

## 2. عوامل التغير الاجتماعي

هناك العديد من العوامل التي أدت إلى التغير الاجتماعي لكن سنكتفي بذكر ثلاث عوامل نراها الأكثر تأثيرا في التغير الاجتماعي:

أ. العامل التكنولوجي:

الاختراعات والاكتشافات العلمية والتقدم في وسائل النقل والاتصال، كلها ذات اثر في التغير الاجتماعي، إذ تنعكس على حياة وأفكار الأفراد وعلاقاتهم الاجتماعية وتغير السلوكيات.

ويبدو ذلك في ابتكار أشياء جديدة لم تكن موجودة من قبل، ومن أمثلة ذلك اختراع الكهرباء والسيارة وإعادة تحسين كفاءة مخترعات قديمة...، كل ذلك يؤدي إلى تغيرات ثقافية قد تتراكم وتؤدي إلى تغيرات اجتماعية، وكذلك الأمر بالنسبة للاكتشافات التي تعني معرفة أشياء كانت موجودة أصلا، كإكتشاف عناصر جديدة موجودة في الطبيعة وإكتشاف القوانين المختلفة وغيرها، وهذه بدورها تؤدي في النهاية إلى تغيرات اجتماعية أي تشكل ميكانزمات للتغير الاجتماعي<sup>6</sup>.

ب. العامل السياسي:

إن أهم العوامل التي أدت إلى إحداث التغير الاجتماعي، هو نظام الحكم الذي له الدور الكبير في رسم سياسة هذه الدولة والمجتمع من الداخل أو الخارج.

ولهذا فان شكل نظام الحكم القائم في أي مجتمع يؤدي دورا بالغ الأهمية في تطلعات الجماهير، وفي إمكانية الوصول إلى تحقيق هذه التطلعات، فالحكم القائم على حرية الفكر وحرية التعبير، يختلف صداه عن الحكم القائم على الاستبداد والتسلط وكبت الحريات<sup>7</sup>.

### ج. العامل الثقافي

كلما حدث تغير ثقافي في المجتمع أدى إلى إحداث تغيرات اجتماعية في العادات والتقاليد والأعراف، وان التغيرات التي تحدث في الجانب المادي أسرع من الجانب المعنوي، وخلال هذا يحصل التخلف كما أطلق عليه "وليم أوكبرن" كما انه ليس بالضرورة أن يكون التغير الثقافي نتيجة لعوامل داخلية، وإنما يحدث أيضا نتيجة لاستعارة سمة ثقافية أو مركب ثقافي من مجتمع آخر عن طريق الاتصال أو الهجرة أو وسائل أخرى، يؤدي إلى حدوث التغير الاجتماعي<sup>8</sup>.

إن التفاعلات اليومية تتوافق مع المظاهر العامة للواقع الاجتماعي بأبعاده الفردية والجماعية، كما أن التغيرات الأساسية التي تتم في إطار الحياة الاجتماعية والثقافية تصيب النمط السائد بالاضطراب، وهذا الاضطراب في حد ذاته عبارة عن اختلال في توازن نظام المجتمع، مما يجعله غير قادر على تأدية وظائفه، ولهذا فإنه يؤدي إلى سلسلة من التغيرات التوافقية، وهي تغيرات تحدث استجابة للتغير في أحد العوامل الأساسية، وقد تؤدي هذه التغيرات من جانبها إلى تغيرات في المواقف الاجتماعية المرتبطة بها كالأوضاع الاجتماعية والأدوار والمراكز، فأي تغير في عامل أو أكثر من العوامل السابقة، يستدعي بالضرورة حدوث تغيرات في الأنساق المرتبطة بالسلوك الاجتماعي، فالتغير الاجتماعي لا يحدثه عامل واحد، إنما يتم بتدخل عوامل أخرى، وتكون عملية الفصل بين العوامل من باب الفرضية من أجل التحليل والدراسة فقط.

### 3. بعض مظاهر التغير الاجتماعي

لقد شهد المجتمع الجزائري خلال العقود القليلة الماضية تنمية شاملة، تميزت بسرعة مواكبتها للمعطيات المعاصرة، وتجسدت شواهد التنمية والتغير بشكل واضح على المستوى الوطني في كل القطاعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدينية، ونتيجة لذلك انتعشت الحياة الاقتصادية وارتفع مستوى معيشة ودخل الأفراد، وارتفعت نسبة التشغيل كما ارتفع مستوى أداء الخدمات، إلا انه بالمقابل ظهرت مظاهر سلبية مثل التباين الكبير بين الطبقات الاجتماعية، وتعدد العلاقات وتشابكها، أدى إلى تناقض في مفهوم التكافل الاجتماعي واتجهت العلاقات الاجتماعية نحو الفردية والنفعية، وضعف التماسك الاجتماعي وبروز مشكلات الهجرة من الداخل والخارج والتي يصاحبها في العادة ضعف الوازع الديني وتفكك الروابط الأسرية، وانتشار العلاقات السطحية، واختلاف الثقافات بين أفراد المجتمع، وهو ما يؤدي إلى انتشار نوع من الفوضى يصاحبه تحلل في العادات والتقاليد، وخلخلة في القيم وضعف في الضبط الاجتماعي، والذي يؤدي إلى مظاهر الانحراف وتشجيع الجريمة وتطورها بأشكالها وأنواعها والأساليب المستخدمة في ممارستها، لذلك فان النمو المستمر والتغير المتواصل للمجتمعات يفرز دائما نوعا مستحدثا من السلوك الإجرامي.

فالجريمة شكل من أشكال الخروج عن قواعد الضبط الاجتماعي، الذي افرز تصدعات في البناء الاجتماعي، وظهرت صور جديدة زعزعت الأمن والاستقرار في المجتمع، وتجسد الخوف لدى أفراد بدخول المرأة عالم الجريمة، وهذا ما شهده المجتمع الجزائري منذ العقود الأخيرة والتي لا نزال نشهدها حتى وقتنا الحاضر.

وبعد إجرام المرأة احد صور الجريمة المعاصرة في العصر الحديث، وقد تسارعت في الآونة الأخيرة في البلدان المتطورة والنامية على حد سواء، بسبب اندماج المرأة في ميادين ومجالات العمل ومنافسة الرجال، التي كانت إلى حد بعيد حكرا على الرجال فقط، بل إن بعض الدراسات والتقارير تؤكد أن النساء أكثر من الرجال إجراما أين تفاوتت نسب جرائم النساء بين دول

العالم ففي الولايات المتحدة الأمريكية يبلغ عدد الذين يقبض عليهم سنويا من مرتكبي الجرائم من الإناث عشرة أمثال من يقبض عليهم من الذكور وفي الدنمارك بلغت نسبة النساء المجرمات إلى اجمالي المجرمين 14%<sup>9</sup>.

وفي الجزائر كشفت الإحصاءات التي قدمها ممثل الأمن الوطني وممثل الدرك الوطني حسب اختصاصهما في "ندوة الشروق" إن الجزائر سجلت ما مجموعه 207 ألف جريمة بمختلف أنواعها خلال الأشهر التسعة الماضية لسنة 2016 وهو ما يعادل 700 جريمة يوميا، وقد مس الإجرام حسب ذات المسؤول، مختلف الفئات العمرية، حيث تشير الأرقام إلى تورط 8.3% شخصا تقل أعمارهم عن 18 سنة، في مختلف الجرائم و3.57% تتراوح أعمارهم بين 18 و30 سنة، و63.25% بين 30 و40 سنة، فيما تجاوزت نسبة المتورطين الذين تجاوزت أعمارهم الـ 40 سنة 13%، فيما قدرت نسبة المتطورين من جنس ذكر 8.97%، و20.2% إناث<sup>10</sup>.

لقد تعدت الجريمة نطاق المريض العقلي والمنحرف لتصل إلى فئات مثقفة وذات تكوين علمي عالي، كما تعدت حدود الشارع إلى العائلة والمدرسة والمؤسسات والإدارة، وعرفت كيف تتكيف وتتعدد مع معطيات التغيرات الجديدة لتنتقل إلى المرأة بعد أن كانت حكرا على الرجال، وصارت الجريمة لغة تواصل بين الكثيرين، وحلا يلجأ إليه الصغير والكبير، الرجل والمرأة على حد سواء، في تطورات تعبر عنها أرقام الجرائم المسجلة سنويا، في المجتمع الجزائري.

ثانيا . ماهية الجريمة

تجدر الإشارة إلى اختلاف الباحثين والمتخصصين في تفسير الجريمة، لما تمتاز به من نسبية إذا أخذنا عاملي الزمان والمكان، وهذا ما أدى إلى عدم التوصل إلى تعريف موحد وشامل تتبناه كل العلوم والمجتمعات، فالجريمة عند رجال الدين ترتبط بالذنوب والمعصية، وعند رجال القانون هي فعل غير قانوني يرتبط بعدة أركان مثل الركن المادي وركن الأهلية، أما عند الاجتماعيين فهي سلوك يتعارض ومعايير المجتمع وقيمه، ومن هنا سنحاول التطرق إلى أهم التعريفات التي تناولت ظاهرة الجريمة.

### 1. التعريف القانوني

الجريمة هي كل فعل أو امتناع عن سلوك أو فعل مجرمه المشرع وينص عليه القانون يمثل قاعدة جزائية تطبق على الخارجين عنها<sup>11</sup>.

### 2. التعريف الاجتماعي

علماء الاجتماع يعرفون الجريمة على أنها جميع الأفعال والتصرفات التي فيها انتهاك وخروج عن قيم ونظم المجتمع، ولما كانت المجتمعات تختلف في عاداتها وتقاليدها وقيمتها

ونظمها، فإن الجريمة تختلف بالتالي من مجتمع لآخر، فالجريمة من وجهة النظر الاجتماعية هي كل سلوك يرفضه المجتمع، أي بمعنى مخالفة القيم والأعراف والمعتقدات وهكذا فإن الجريمة ترتبط بأي فعل لا يقبله معظم أفراد المجتمع. فالجريمة هي خروج عن القواعد والأنظمة السلوكية التي يرسمها المجتمع وأفراده<sup>12</sup>.

### 3. التعريف الشرعي

الجريمة هي محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزير<sup>13</sup>. والمحظورات هي: إما إتيان فعل منهي عنه، أو ترك فعل مأمور به، وقد وصفت المحظورات بأنها شرعية، إشارة إلى أنه يجب في الجريمة أن تحظرها الشريعة.

فالجريمة إذن هي إتيان فعل محرم معاقب على فعله، أو ترك فعل محرم الترك معاقب على تركه، أو هي فعل أو ترك نصت الشريعة على تحريمه والعقاب عليه.

ثالثا . الجريمة المعاصرة:

### 1 . تعريف الجريمة المعاصرة

ليس هناك تعريف قانوني لهذا النوع من الجرائم ولكن يحمل القول أنها كل الجرائم المعقدة والمتعددة الأشكال والتي تتميز بها المجتمعات الحالية، ولم تكن موجودة في المجتمعات البدائية، من أمثلة ذلك جرائم تبييض الأموال هذا النوع لم يكن موجود من قبل، فالجريمة المعاصرة مصاحبة وملازمة لتطور وعصرنة المجتمع، كما أن أساليبها متطورة وعصرية مما يزيد من خطورتها وحدة تأثيرها على شبكة العلاقات الاجتماعية بالمجتمع<sup>14</sup>.

ومن صور الجريمة المعاصرة، الجرائم التي يغلب عليها التحايل وتستعمل فيها أساليب وتقنيات حديثة تواكب العصر فبعد أن كان القتل بالعصا والخنجر، أصبح القتل بالتفجير واستعمال "الريموت كنترول" أي التفجير عن بعد، وهذه أساليب معاصرة إضافة إلى الجرائم الحديثة كالجرائم الالكترونية، والاتجار بالأعضاء البشرية، والتي لم تكن تعرف من قبل.

### 2 . التصنيفات الاجتماعية للجريمة المعاصرة<sup>15</sup>:

أ . جرائم ضد الممتلكات: كالسرقة وإشاعة الفوضى والتخريب.

ب . جرائم الأفراد كالقتل والضرب.

ج . جرائم ضد النظام العام: كجرائم امن الدولة.

د . جرائم الأسرة: كالخيانة الزوجية وإهمال الأطفال.

هـ . جرائم ضد الدين: كالاعتداء على أماكن العبادة.

و . جرائم ضد الأخلاق: كالأفعال الفاضحة والجارحة للحياء في المناطق العامة.

رابعا. أسباب دخول المرأة عالم الجريمة

لقد تعددت الجريمة وعرفت كيف تتكيف مع معطيات التغيرات الجديدة لتنتقل الى المرأة بعد أن كانت حكرا على الرجال، في تطورات تعبر عنها أرقام الجرائم المسجلة سنويا، وبشكل يطرح تساؤلات حول الأسباب الحقيقية في دخول المرأة عالم الجريمة المتفجرة في المجتمع الجزائري، فقد ارتبطت جرائم المرأة بالأسباب التالية<sup>16</sup>:

1 . تحرك المجتمع نحو تحقيق مساواة أكثر بين الرجل والمرأة وحصول هذه الأخيرة على حقوقها ولوجها مختلف مؤسسات المجتمع، بظهور أشكال محددة من الجرائم مثل القتل والاحتيال والتزوير والمخدرات.

2 . ترتبط جرائم المرأة بفرضيات التحرر.

3 . تفرز الصراعات الذكورية والأنثوية أشكالا جديدة من العنف المرأة.

4 . يؤدي عدم قدرة المرأة للوصول إلى بعض المؤسسات إلى خلق أنواع محددة من الجرائم كالسرقة والدعارة.

5 . تنافسية الفرص المتاحة كسوق العمل والتعليم والانخراط في الجيش أمام كل من الرجل والمرأة إلى اتساع مجالات الجريمة النسوية.

6 . دخول المرأة إلى الاقتصاد غير الرسمي وممارستها الأنشطة غير المشروعة.

7 . منافسة المرأة للرجل في الجرائم التي يسيطر عليها.

8 . تزايد جرائم الشارع بوتيرة عالية ( الدعارة . تعاطي المخدرات ...).



9. تكسير معوق الجنس (ذكر ، أنثى) إلى تزايد أشكال الجريمة النسوية.
  10. الكسب الاقتصادي ( المال والمنافع الاقتصادية) عامل جذب لولوج عالم الجريمة كما يشكل الفقر دافعا قويا لدخول هذا العالم.
  11. تتركز جريمة المرأة في المدن والأماكن المكتظة.
  12. النظرة الشعبية للمرأة في المجتمع ووصفها بالمرأة المستيرية التي يعوزها التفكير السليم وعدم القدرة على المسؤولية.
  13. التكوين البيولوجي والجنسي للمرأة، وفي المقابل نجد تيارا متناميا يسمي انتهاكاتها بالفعل العقلائي أي أن جرائمها هي نتاج اختيار عقلائي.
  14. تتباين وتعدد الطرق المؤدية إلى الجريمة:
  - . نساء الشارع.
  - . النساء المنخرطات في علاقات مع الرجال.
  - . النساء المنخرطات في بيع المخدرات وتعاطيها.
  - . النساء الباحثات عن الكسب المادي.
  - . تجنب الفقر والتعسف الاجتماعي والأسري.
  - . تأثير الضغوط الاجتماعية والمناخ المضطرب.
- خامسا : المرأة وعالم الجريمة المعاصرة

يرجع الاهتمام الأول بجرائم النساء سنة 1906م بصدر كتابين الأول للعالم الفرنسي "جرانييه Grannier" بعنوان المرأة المجرمة، والثاني للعالم الايطالي "لمبروزو Lombroso" بعنوان المرأة المجرمة والعاهرة، ولم تنشر مؤلفات في هذا الموضوع فيما عدا دراسة للعالم الأمريكي "بولاك Pollak" عن إجرام النساء وبعض المقالات والبحوث المنشورة في المجالات العلمية المتخصصة أو المقدمة للمؤتمرات المنعقدة لمناقشة الظاهرة الإجرامية بصفة عامة.

ومع التقدم العلمي والتقني والحضاري الذي يتميز به عصرنا الحديث ظهرت الجوانب السلبية لهذا التقدم في صور متعددة، مثل الجريمة المعاصرة وبتقنيات لم تكن معروفة من قبل وأصبح ارتكاب الجرائم يتميز بالتخطيط والإعداد والتنفيذ، وفي خضم هذا التغير الاجتماعي، الذي أحدثه التقدم الحضاري، في عالم الجريمة وانعكاساتها على امن المجتمع وأنظمة حمايته، فقد أصبحت الجريمة المعاصرة ذات امتداد عالمي يمس كل المجتمعات في العالم، كما أن هناك إقبالا على ارتكابها من طرف أشخاص كنا في الماضي لا نصدق انخراطهم وانخراطهم، وأصبحوا الآن يستخدمون التقنية الحديثة، إنهن النساء اللاتي أصبحن يمارسن الجريمة وينشطن في شبكات مختصة لأخطر أنواع الجرائم، مثل استهلاك وترويج المخدرات، إنشاء محلات للدعارة، القتل والنهب، وتبييض الأموال، وتزعم العصابات، وقد دلت الكثير من الدراسات على ولوج المرأة عالم الجريمة نذكر منها:

#### 1. المرأة وعالم الجريمة في بعض الدول العربية

. المغرب: دراسة أجريت بمدينة مكناس في 2004 تبين أن من بين 33 خيانة زوجية لا يصل إلى المحكمة إلا حالتين، وتؤكد هذه الدراسة أن جرائم الاعتداء على الأشخاص تشكل نسبة 26.34% من مجموع الجرائم المرتكبة من طرف النساء خلال 2004 وبالبالغة 167 جريمة، وفي نفس الوقت تحدد نوع الجرائم كما يلي: ( الإيذاء، الشرف، القتل، حرمة المساكن، الاستيلاء على مال الغير، السرقة، النصب، خيانة الأمانة، إتلاف المال قصد الإضرار بصاحبه، التخريب، جرائم الأخلاق، هتك العرض، التحريض على الفساد، شرب الخمر...)<sup>17</sup>.

- اليمن : في دراسة ميدانية حديثة حول جرائم السجينات أعدها ملتحى المرأة للدراسات والتدريب اليمني، تبين أن أكثرية السجينات المرتكبات لجرائم الزنا هن من المراهقات والشابات بين 15 إلى 18 عاما ثم الشابات إلى 25 عاما، والتي أثبتت الدراسة أن معظمهن سبق لهن ارتكاب نفس الجريمة، لتنتهي بالتأكيد على أن كثيرا من المراهقات انزلقن في مستنقع الإجرام (جرائم الآداب) في وقت مبكر، ويتحدث "الدكتور جميل" عن عامل الجريمة ويتعلق بالتكوين البيولوجي للمرأة.. "إذ إن النضوج البدني المبكر للفتاة وما يصاحبه من ظهور علامات الأنوثة وبروز مفاتها يدفع أصحاب النوايا السيئة من المحيطين، إلى استخدامها في مرحلة مبكرة من عمرها في أفعال لا أخلاقية، ما يؤدي إلى انغماسها في مستنقع جريمة الزنا والبغاء والدعارة، كما تعتقد الباحثة "ابتسام الشيباني" أخصائية اجتماعية أن عمر الفتاة يعد عاملا مؤثرا في دفعها إلى الجريمة، كما يؤثر بشكل أو بآخر على حجم ونوعية الجرائم التي ترتكبها. وتؤكد "الشيباني" أن لكل مرحلة عمرية جرائمها.. وأكثرها شيوعا وحدوثا هي التي تحدث خلال فترة المراهقة، وهذه الجرائم بحسب "الباحثة الشيباني" غالبا ما تقف وراءها عوامل لها علاقة بالصفات والخصائص البدنية والنفسية لدى الفتاة، من حيث نضوجها الأنثوي وبداية ظهور الغريزة الجنسية في مرحلة عمرية يتسم فيها سلوك الفتاة بالتهور وحب المغامرة، وتقلب المزاج والعدوانية، وقلة الخبرة في الحياة، ما يجعلها في ظروف معينة فريسة سهلة للوقوع في مستنقع الجريمة، وتعتقد "الباحثة الشيباني" أن الفقر والحاجة إلى المال لا يزال يقف في رأس قائمة الأسباب المؤدية إلى انتشار الجريمة النسائية في اليمن<sup>18</sup>.

- السعودية: تتصدر الجرائم الأخلاقية قائمة الجرائم التي ترتكبها النساء في المملكة تطابقا مع ما يحدث في معظم المجتمعات النسوية على مستوى العالم، وتأتي بعدها في الترتيب جرائم العنف الأسري، ثم جرائم إدمان المخدرات وتناول الكحول، تليها جرائم القتل، ثم أخيرا الجرائم الاقتصادية، وأشارت دراسة أجرتها الدكتورة "بدرية العتيبي" التي قدمت في اللقاء السنوي للجمعية العلمية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام بعنوان (التحضر ومشكلات المدن في دول مجلس التعاون) قالت : إن هناك مبررات موضوعية تبرز مؤشرات ارتفاع الجرائم الأخلاقية بين النساء في المملكة، وفيما يتعلق بجرائم العنف الأسري أشارت الدراسة إلى أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية من أهم العوامل المؤدية إلى ارتكاب جرائم العنف الأسري مثل السرقة والجرائم الأخلاقية وترويج وتعاطي المخدرات، وأكدت الدراسة بروز ظاهرة مقلقة تتمثل في ارتفاع نسبة العنف الأسري، وبالتالي ارتفاع نسبة جرائم العنف الأسري والقتل، حيث وصلت النسبة إلى 24.2% وهذا يقود إلى التأكيد على أن ظاهرة العنف الأسري بدأت تظهر بوضوح وتأخذ طريقها إلى المرأة السعودية، وهو يأتي نتيجة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من حيث التواصل مع المجتمعات الأخرى، ووفقا للدراسة فإن جرائم إدمان المخدرات وترويجها أو تناول المسكرات من الجرائم غير المعتادة والمنتشرة في المجتمع السعودي إلى عهد قريب خصوصا ما يخص المرأة، حيث إن تناول المسكرات والمخدرات لا يتفق وطبيعة المجتمع

19

السعودي المسلم المحافظ، وقد جاءت القضايا الأخلاقية وإدمان المخدرات تتصدر قائمة الجرائم النسوية في المملكة . وكنتيحة غير مباشرة لاندماج المرأة تدريجيا في دائرة نشاط أكثر اتساعا في ميادين مثل ميدان الاقتصاد، والأعمال المهنية، والأعمال الحكومية، ساعد على حدوث تغيرات قوية.

وقد شهدت فترة التسعينيات إسهام الفتيات ومشاركتهن في الجرائم الأمر الذي فرض وجود ثلاث دور خاصة للفتيات الأحداث. وكان عدد النزيلات 250 وبالرغم من أن نسبة جرائم الإناث في السعودية تعتبر منخفضة حيث تشكل



فقط 5.6% من حجم الجريمة إلا أن هذه النسبة ذاتها تشكل 6.8% من مجموع الجرائم العامة. ويمكن القول أن معدل جرائم النساء في السعودية منخفض وغير ثابت ولا بد من التأكيد أن نسب جرائم النساء من الوافدات تدخل تلك النسبة وتشكل ارتفاعا ملحوظا، مقارنة بنسب جرائم النساء من السعوديات وبغض النظر عن هذا الأمر فإن دراسة شخصية السجينة السعودية أو الوافدة يمكن أن يلقي الضوء على الدوافع الذاتية والبيئية التي تقف وراء تورط المرأة في الجريمة وهو الهدف في النهاية لعلاج هذه الدوافع وتقليل نسب الجريمة فيما بعد .<sup>20</sup>

## 2. المرأة وعالم الجريمة في الجزائر

إن المقارنة الإحصائية لظاهرة إجرام النساء في الجزائر تكشف حقائق خطيرة، فحسب تقرير مصالح الشرطة القضائية أنه خلال سنة 2006 تم إيقاف أكثر من 4121 امرأة متورطة في جميع أشكال الجريمة، منها المساس بالأشخاص ويتصدر القائمة (الضرب والجرح العمدى ب 2219 متورطة، وتم تسجيل تورط 299 امرأة في التهديد، الشتم والقذف ب 565 متورطة، فيما تورط ما لا يقل عن 54 امرأة في جريمة القتل العمدى و 06 نساء في القتل غير المتعمد، يليها المساس بالعائلة والآداب العامة حيث تم إيقاف 549 امرأة في جريمة إنشاء محل للدعارة و 114 بتهمة تحريض القصر على الفسق والدعارة، أما فيما يتعلق بالمساس بالممتلكات فتأتي السرقات باعتبارها أكثر الجرائم المرتكبة من طرف فئة النساء، فلم تعد تتم بأشكال تقليدية حيث تم إيقاف لصات استعملن التهديد بالسلاح الأبيض والغاز المسيل للدموع، واستعملت مختلف وسائل العنف، فكانت النتائج 615 امرأة متورطة، 175 منهن تم إيقافهن في السرقات بالخطف، 78 امرأة في السرقة بالكسر، 72 امرأة بتهمة السرقة بالعنف، وحتى السرقة بالتهديد والتي سجلت تورط 41 امرأة و 27 في السرقة باستعمال مفاتيح مصطنعة و 27

<sup>21</sup>

أخرى في السرقة بالنشل، وتخطيط وتخريب أملاك الغير ب 126 امرأة .

وفي تقرير آخر أعدته مصالح الشرطة القضائية، بالتعاون مع مصالح الدرك الوطني، فإنه خلال السداسي الأول من سنة 2007 فقد تورطت أكثر من 1594 امرأة في مختلف قضايا الإجرام، منها السرقة بجميع أشكالها، سرقة السيارات وابتزاز الأموال ب 142 متورطة، 33 امرأة متورطة في القتل العمدى، الضرب والجرح العمدى 897 متورطة، 61 متورطة في

<sup>22</sup>

تحريض القصر على الفسق والدعارة وغيرها .

وفي الأخير يمثل الجدول الآتي أعدته مصالح الدرك الوطني ترتيب الولايات حسب إجرام النساء في الجزائر لسنة

<sup>23</sup>

2006 .

| الولاية     | عدد المتورطات | السنة |
|-------------|---------------|-------|
| تلمسان      | 119           | 2006  |
| العاصمة     | 115           | 2006  |
| عين تيموشنت | 76            | 2006  |
| وهران       | 69            | 2006  |
| بشار        | 53            | 2006  |
| مستغانم     | 49            | 2006  |
| تندوف       | 45            | 2006  |
| تيارت       | 36            | 2006  |
| ميلة        | 34            | 2006  |
| ولايات أخرى | درجات متفاوتة | 2006  |

المصدر: تقرير مصالح الدرك الوطني، الجزائر العاصمة 2006

خاتمة

إن مشكلة المرأة مع الجريمة لم تنل الاهتمام المطلوب من طرف الباحثين والمتخصصين سابقا، لكن هناك جانب بدأ يشق طريقه في الآونة الأخيرة يهتم بإجرام المرأة وبدأت الندوات والملتقيات والبحوث ساعية إبراز هذه السابقة في المجتمعات، قصد توضيحها وتحليلها وتفسيرها وعلاجها، ومن خلال ذلك أردنا أن نلفت الانتباه حول جريمة المرأة في الجزائر، وتناولنا هذه الظاهرة الاجتماعية التي لها أبعادها وخصائصها، ورغم الجهد المبذول في هذه الدراسة لم نستكمل ولم نسوف جميع جوانبها، نظرا لحساسية الموضوع في المجتمع الجزائري، فالكثير من الجرائم لا يتم الإبلاغ عنها من طرف الضحايا بسبب الخوف وطبيعة العادات والتقاليد والجهل بالقوانين، وكذا طمس الكثير من الحقائق والإحصاءات وإخفائها من طرف المؤسسات العقابية، هذا ما يؤدي إلى نمو الجريمة عند المرأة من حيث النوع والحجم، لذلك يجب كشف الستار على كل ما يحدث من جرائم في المنازل، والمدارس، وكل مؤسسات المجتمع، وإشراك هذه المؤسسات في معالجة إجرام المرأة، وإتاحة الفرصة لتقديم المساعدة الصحية والقانونية، للنساء المجرمات المرتكبات للجرائم، أو الوقائع ضحايا لها.

المراجع

- <sup>1</sup> ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1993 د.ص.
- <sup>2</sup> نضال حميد الموسوي، علم الاجتماع وقضايا اجتماعية، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1998 ص 143
- <sup>3</sup> Rocher, Guy, le changement Social Teone3, Coll. Print. N.15 Paris. 1970,p.17
- <sup>4</sup> عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، مكتبة وهبة، القاهرة، 1982، ص 206
- <sup>5</sup> محمد الدقس، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 1987، ص 28، 29
- <sup>6</sup> دلال ملحس استيتية، التغير الاجتماعي والثقافي، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 27
- <sup>7</sup> محمد طلعت عيسى، فلسفة التغير المخطط، القاهرة، 1977، ص 35
- <sup>8</sup> محمد سعيد فرح، ما علم الاجتماع، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1987، ص 264
- <sup>9</sup> محمود السيد الخولي، العنف في مواقف الحياة اليومية، ط1، دار مكتبة الإسرائ، الإسكندرية، 2006، ص 49
- <sup>10</sup> الموقع الإلكتروني لجريدة الشروق 10.12.2014 [www.echoroukonline.com](http://www.echoroukonline.com)
- <sup>11</sup> فرج صالح المهرش، علم الإجرام، ط1، المكتبة الوطنية، ليبيا، 1999، ص 48
- <sup>12</sup> طالب أحسن، الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1423، ص 29
- <sup>13</sup> المارودي، الأحكام السلطانية، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983 ص 219
- <sup>14</sup> لمزي جميلة حبة وديعة، قراءة سوسيولوجية لظاهرة الجريمة المعاصرة بالمجتمع الجزائري، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي العدد السابع 2014 ص 174
- <sup>15</sup> لمزي جميلة، نفس المرجع، ص 174، 175
- <sup>16</sup> إسماعيل قيرة، الفساد الاجتماعي في جغرافية ومناخات الفعل الإجرامي النسائي، [www.univ-skikda.dz](http://www.univ-skikda.dz)
- <sup>17</sup> إسماعيل قيرة، مرجع سابق، [www.univ-skikda.dz](http://www.univ-skikda.dz)
- <sup>18</sup> الجريمة النسائية، المراهقات في اليمن يتصدرن القائمة، جريدة اليوم العدد 11704 1 يوليو 2005
- <sup>19</sup> جريدة اليوم العدد 13490، 22 مايو 2010
- <sup>20</sup> مشاركة المرأة في الجريمة نتيجة طبيعية لاندماجها في العمل صحيفة اليوم العدد 10975 3 يوليو 2003
- <sup>21</sup> تقرير مصالح الشرطة القضائية، الجزائر العاصمة، 2006
- <sup>22</sup> تقرير مصالح الشرطة القضائية والدرك الوطني، الجزائر العاصمة، جويلية 2007
- <sup>23</sup> تقرير مصالح الدرك الوطني، الجزائر العاصمة، 2006